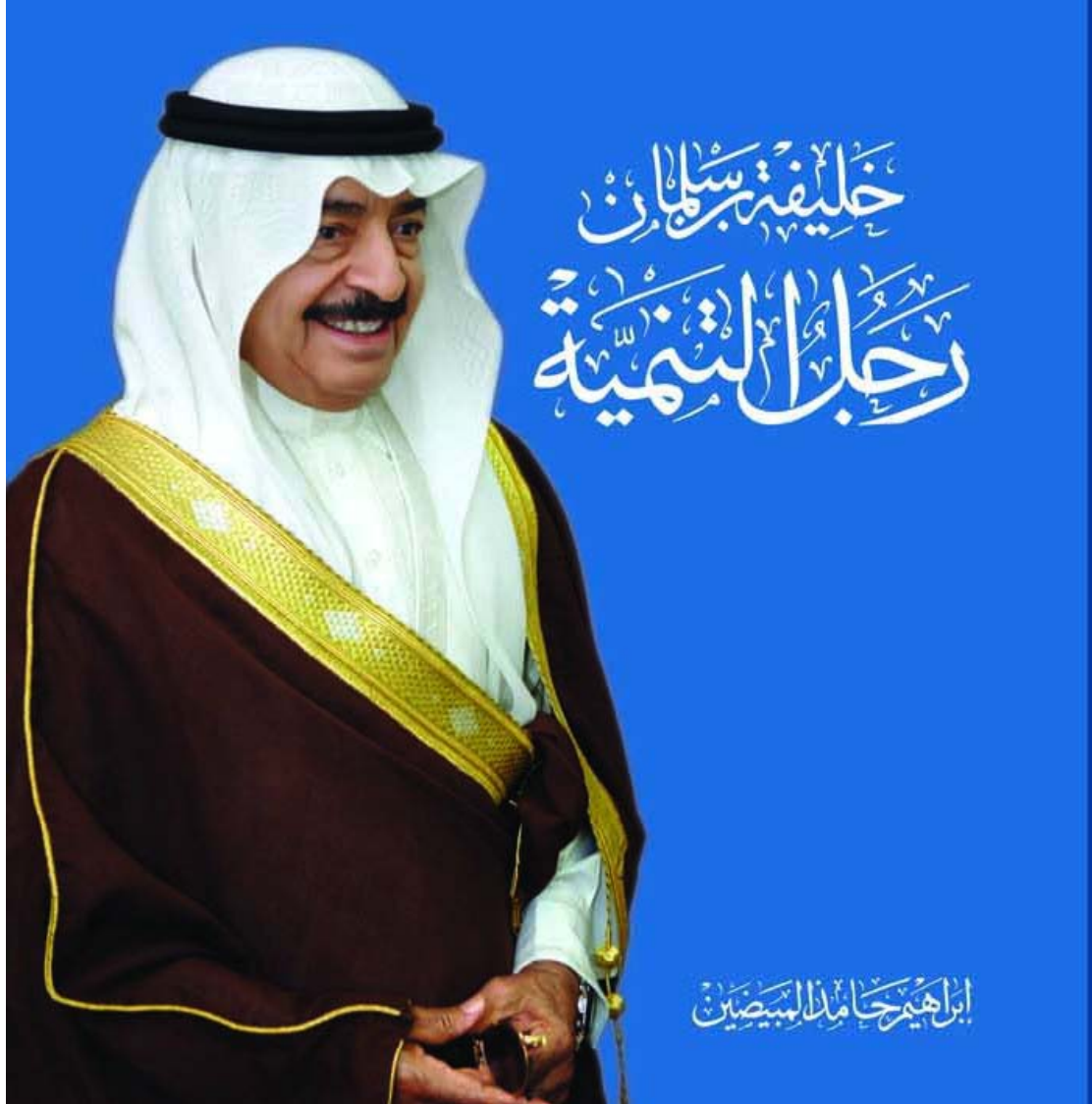


3NA

وكالة أنباء البحرين

قراءة في كتاب



"إن أهمية المواطن لدينا تجعلنا لا نكتفي بالتقارير المرفوعة إلينا عن شئونه وأحواله بل نقودنا نحو الزيارات الميدانية واللقاءات المباشرة مع المواطنين والتعرف إلى مشكلاتهم ومطالبهم عن قرب وبشكل مباشر."

بتلك العبارات الحكيمة وبذات الوفاء لوأله رحمه الله الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة وطيب الله ثراه نرى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر حفظه الله ورعاه وأطال الله في عمره المديد يسير على خطى والده الراحل ليواصل سموه بنفس تلك الروح طريق النهضة الحديثة والمباركة لمملكة البحرين والتي أصبحت اليوم ونشاهدها في وقتنا الحاضر مملكة حضارية متقدمة وذات سمعة دولية لا يستهان بها.

لذلك يرى سموه أن التنمية الشاملة والفاعلة لا يمكن لها أن تتحقق إلا بنجاح التنمية الاقتصادية مع التنمية الاجتماعية والتنمية السياسية جنباً إلى جنب ولذلك فإن الحكومة تحرص من خلال برامجها المختلفة على تعميم مبدأ المشاركة الجماعية الفعالة والإيجابية بين أفراد المجتمع بدءاً بالتخطيط واتخاذ القرار ووصولاً إلى التنفيذ وانتهاء بالانتفاع من ثمرات مشاريع التنمية وبرامجها.

فقد حرص صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء الموقر على الوفاء لوصايا وأحلام الوالد الشيخ سلمان حيال تعزيز المشروعات التنموية والخدماتية القادرة على تلبية حاجات أبناء الشعب وتحسين معيشتهم وحياتهم اليومية. ولقد عمل سموه منذ وقت مبكر على تطوير المقولة المعروفة عن إمكانية الحكم على مستوى تقدم بلد ما من خلال معرفة مستوى التعليم فيه إلى مقولة أكثر شمولية حيث كان سموه يردد دائماً " إن بالإمكان الحكم على مستوى تقدم البلد ليس من خلال معرفة مستوى التعليم فيه فقط بل من خلال معرفة مستوى صحة الأفراد والمجتمع ومن خلال معرفة مستوى العدالة التي توفرها المؤسسات القضائية للمواطن ومن خلال المسكن الصحي الذي توفره الدولة للمواطن والأسرة " وفي كل هذه المجالات عمل سموه على أن تكون المقاييس والمؤشرات البحرينية دائماً لصالح الحكم على تقدم البلاد ومستوى التنمية فيها. فكثيرة هي الإنجازات التي حققها صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر لبلده وشعبه حتى نال بفضل هذه الجهود وهذه الإسهامات الإنسانية الخيرة غير المسبوقة كل احترام وتقدير وإعجاب دول العالم.

ولاشك فإن مملكة البحرين بنهجها السياسي المتوازن وأسلوبها الحضاري المتمدن أثبتت أنها تستحق أن يكون لها شأن سياسي وكيان كبير بين أمم الممالك الحديثة والفضل في ذلك يعود في المقام الأول إلى قائد مسيرة التحديث والإصلاح حضرة صاحب جلالته الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى حفظه الله ورعاه يعاونه في ذلك ربان السفينة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر ورائد مسيرة الاقتصاد والتنمية ونهضة شباب هذه الأمة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حتى تمكنوا من وضع مملكة البحرين على أعتاب مرحلة متقدمة من التطور والتقدم في كافة الميادين والصعد.

وبفضل سياسات سمو رئيس الوزراء وإسهاماته الإنسانية الخيرة نال ما يستحقه من التكريم والاحتراف يليق بمقام سموه على جميع الأصعدة والمحافل الدولية وذلك انسجاماً مع دوره البارز في مد جسور المحبة والتآلف بين الشعوب والأمم من خلال مبادرات سموه في مجال التنمية البشرية والحضارية وكذلك إسهامات سموه الإنسانية في مجال التربية والعلوم والثقافة والتي حظي من خلالها سموه بإعجاب وتقدير لم يسبقه احد في هذا المجال.

وعلى اثر ذلك نال سموه العديد من الأوسمة الرفيعة والميداليات وشهادات الدكتوراه الفخرية من جانب العديد من قادة دول العالم واكبر الجامعات العالمية العريقة وذلك تقديراً وعرفاناً لسموه.

ويعتبر صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء الموقر أنموذجاً فريداً من نوعه كقائد سياسي حكيم ورجل دولة عصري أدرك كيف يمكن أن يوظف إمكانيات بلاده المتواضعة في بداية عهد الاستقلال من القرن الماضي في خدمة شعبه حتى غدت البحرين اليوم مملكة عصرية حديثة ذات حضارة وتاريخ اقتصادي وعمراني وتجاري

وتتموي عريق ومركزاً مرموقاً متقدماً بين دول العالم يشار إليها بالبنان من بين شقيقاتها دول الخليج العربي والدول العربية والإسلامية.

ونظراً للمشوار الحافل من العطاء والانجاز غير المسبوق لسموه حفظه الله على الصعيدين الوطني والدولي والتي قدمها ولازال يقدمها فقد كان سموه محل إشادة وتقدير كبيرين من جانب العديد من الشخصيات السياسية الدولية وتسبق من قبل المحللين السياسيين والمثقفين والكتاب والصحفيين وأصحاب الأقلام في كبريات الصحف على المستوى الإقليمي والعربي والدولي لإبداء آرائهم وإعجابهم في سياسة سموه التنموية والحضارية.

وتقديرًا لهذه الجهود الكبيرة والخيرة لسموه حفظه الله صدر مؤخرًا كتاب للكاتب والصحفي إبراهيم حامد المبيضين بعنوان خليفة بن سلمان.. رجل التنمية تضمن جانباً مشرقاً وعطاءً سخياً ومثمراً لا ينضب من حياة هذا القائد السياسي المحنك والذي يقف كل مواطن ومقيم على أرض هذه المملكة تحية إجلال وتعظيم وإكبار لمكانة سموه.

وأشار الكاتب إلى أن هذا الكتاب جاء ليلقي الضوء على فكر ومنهج وانجازات سمو رئيس الوزراء في هذا المجال الذي استقطب اهتمام العالم وحظي بالتقدير الذي يستحقه على أعلى المستويات الدولية لما يتميز به من ثراء الانجازات واستدامة التأثير ومن الموضوعية والشفافية ولاعتماده على الدراسة المتعمقة والانفتاح من دون اندفاع أو مغامرات غير محسوبة.

وفي عرض مقدم لسيرة سموه أشار الكتاب إلى أن سموه يعتبر " قائداً فذاً " عانق السماء بانجازاته وعطائه وقيمته وشيمه العربية الأصيلة " ابن البحرين البار " الذي قدره العالم وأحب شعبه فأحبوه واصفاً سموه بأنه مدرسة جامعة في القيادة والإدارة وأصول الحكم وانه منهج حياة ثري وقويم يقتدي به الحاكم والمحكوم على حد سواء.

وتناول مؤلف الكتاب جانباً من حياة سموه مشيراً إلى أن سموه وُلد في يوم الأربعاء الرابع والعشرين من نوفمبر العام ١٩٣٦ ودخل معترك العمل العام مساعداً لوالده (حاكم البحرين) في العام ١٩٥٣ مشيراً في هذا الصدد إلى أن بدايات ظهور نجم صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء كانت عندما كان مساعداً قريباً دائماً من والده المغفور له سمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة وعضواً في مجلس المعارف (١٩٥٦) ثم رئيساً للمجلس (١٩٥٧) مكلفاً بتطوير شؤون التربية والتعليم ثم رئيساً لمالية الحكومة (١٩٦٠) ورئيساً لبلدية المنامة (١٩٦٢)، ثم رئيساً لمجلس النقد (١٩٦٤) ورئيساً للمجلس الإداري (١٩٦٦) ورئيساً لمجلس الدولة (١٩٧٠) ثم رئيساً لمجلس الوزراء ابتداءً من ١٥ أغسطس ١٩٧١ وحتى الآن.

ونوه المؤلف بان مسيرة سمو رئيس الوزراء يعد انخراطاً كلياً في الوطن وتماهياً جوهرياً مع اجترار المستحيل ولحظة خلق أول ظلت تتجدد على مدى نحو نصف قرن وما تزال كذلك إلى يومنا هذا وستبقى بإذن الله دائماً قصة مجد تروى للأجيال وحكاية إبداع تشهد بها الانجازات ومدرسة يستلهم منها القادة والزعماء ويتخرج منها الرجال الذين يمنحون البحرين مزيداً من الرفعة والازدهار ويواصلون فيها البناء والتنمية كي تبقى كما أرادها المؤسسون الأوائل وكما أرادها مليكها وقائد مسيرتها جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورعاه.

وفي مقدمة الكتاب المعنونة بمسيرة " رجل دولة عالمي " جاء فيه انه في مجال النتائج والانجازات حظيت مسيرة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة بالنجاحات الساطعة وساهمت على نحو جوهري في تغيير الصورة النمطية السائدة للزعماء التقليديين في الشرق العربي والمنطقة وأعطت في ميدان التنمية البشرية وغيرها من الميادين الحيوية كل المعالم المرتبطة بقيام الدول ونهضتها وازدهارها فكانت ثمارها دانية لجميع أبناء الشعب إذ ساهمت في تطوير حياتهم وتحسين معيشتهم وزيادة إنتاجهم ورفع مستوى الخدمات التي يتلقونها والتي تؤمنها لهم الدولة.

كما شكلت بالنسبة لأجيال من المواطنين باعثاً على النهضة والتطوير وتحسين الأداء والارتقاء عالياً على مدارج العلم والثقافة والمعرفة ودافعاً للمشاركة في عملية التنمية والمساهمة في صناعة القرار.

ويضيف بان سموه كرجل عالمي من رجال التنمية طوّبته الأمم المتحدة قائداً من أبرز قادتها ورائداً من أعظم روادها تأثيراً في حياة أبناء شعبه ومواطنيه فإن صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة يتميز بمسيرة تنموية هي الأعمق أثراً في تاريخ رؤساء الحكومات على مستوى العالم حيث كان سموه خلالها مصدراً أساسياً لنهضة بلده ومؤسساً لأركان الدولة وأجهزتها ومنظراً رئيساً لفلسفتها الخدمية ودورها في تنمية الإنسان والمكان على حد سواء.

وأكد بان هذا التميز والثراء والفرادة في شخصية صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة كرجل تنمية عالمي وعميد نهضة محلية وزعيم إقليمي ساهم في صناعة تاريخ المنطقة الخليجية جدير بالتدوين والمقاربة والاستلهام ليكون مصدر تنمية مستدامة وجزءاً من ثقافة الأجيال القادمة وموثلاً للمفكرين والسياسيين والإداريين والقادة والمؤرخين.

كما نوه الكاتب بان سموه قاد السفينة في عهد شقيقه أمير البحرين ومؤسس دولتها المغفور له بإذن الله تعالى سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة إلى بر الأمان وفضاء الاستقرار والازدهار بحكمة وإخلاص وتابع دوره ومسئوليته في عهد جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة بنفس الحكمة وذات الإخلاص وكان ولا يزال داعماً أساسياً للنهج الإصلاحية الذي ميز العهد الجديد وأصبح علامة رئيسة من علاماته.

وأشار إلى مساهمة سموه مع جلالة الملك في زرع المملكة بصروح البناء والتنمية ما فتح للبحرين في العهد الزاهر سبلاً عديدة للريادة وكرّس فيها قيم الولاء للوطن والملك والإخلاص للرسالة الحضارية والوفاء للشعب والاعتزاز بالإرث الوطني الخالد الذي تناقلته الأجيال من حكام الأسرة الخليفة لتكون البحرين وطناً يفتح صدره لأبنائه وأرضاً تشع بقيم الحضارة والإنسانية وفضاءً رحباً تتعدد فيه الثقافات وتحظى فيه الديانات والطوائف بكامل حقوقها وحصتها من ثمار التنمية ومملكة ذات دور محوري في سياسات المنطقة ونهضتها وتقدمها وشعبها صاحب ريادة حضارية يساهم في تقدم الإنسانية وتنمية البشرية والمحافظة على البيئة والتراث وثقافات الأمم والشعوب.

وأضاف أن سموه استطاع أن يحول التنمية في البحرين إلى أسلوب نهضة وأن يجعل منها حلاً يتحول بالجهد والدراسة والتعب إلى واقع ملموس وحاضر مزدهر وأن يسخر التنمية المادية لتصبح خادماً للشعب وانجازاً للدولة وعلامة على نهضة متقدمة وذات مفاهيم سامية ومعايير إنسانية عالية.

وتطرق الكاتب في مقدمة كتابه إلى الاحتفاء الكبير بتكريم سموه في الثاني من يوليو من عام ٢٠٠٧ من قبل الأمم المتحدة في جنيف بتسليم سموه أرفع جائزة عالمية تمنح للقادة الرياديين والزعماء التاريخيين الذين غيروا تاريخ مجتمعاتهم وساهموا في جعل الحياة فيها أجمل وهي جائزة الشرف للإنجاز المتميز في مجال التنمية الحضارية والإسكان.

وامتدح الكاتب انجازات سموه كقائد تنموي وزعيم نهضوي وباعتبار سموه رجل المونل للعام ٢٠٠٧ بفضل جهود سموه حفظه الله ومنذ العام ١٩٩٠ فقد حافظت البحرين على الموقع الأول عربياً في مؤشرات وتقارير التنمية البشرية التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي // UNDP // وتكرر حصول البحرين على المركز

الأول في هذه التقارير ٨ مرات حصلت بعدها على المركز الرابع ثم عادت لاحتلال المركز الأول في العام ٢٠٠٨ ونوه الكاتب إلى أن صدور كل تقرير ومؤشر عن مملكة البحرين يمثل عيداً شخصياً لسمو رئيس الوزراء وعيداً من أعياد الانجاز لوطنه وشعبه ورسالته التي ورثها عن آبائه وأجداده الذين حملوا مسؤولية المحافظة على البحرين وخدمة شعبها وحمل رسالتها الحضارية وإعلاء رايته والعمل من أجل مصالحها العليا ورفاه مواطنيها.

وشدد على إن جزءاً قوياً في أية مسيرة تنموية يتعلق جوهرياً بتكريس أسلوب هذه المسيرة وتدعيمها قيمياً ومادياً ومعنوياً وفي هذا المجال فمن الطبيعي أن ينظر صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة باعتباره الرجل الذي كمنت أفكاره وانجازاته ورسائله وراء إعادة إنتاج مقاييس محلية عالية جداً لعملية التنمية وما أفضت إليه فيما بعد من مراكز متقدمة حققتها البحرين على مختلف مقاييس التنمية البشرية والإنسانية والحضرية.

وحرص المؤلف في كتابه على إبراز صورة البحرين كمملكة ذات تاريخ عريق وحاضر مزدهر بفضل جهود قيادتها وأبنائها وانجازاتهم التي يشكل الجانب التنموي مساحة هامة ورئيسية منها وإضافة لذلك فإن الكتاب يسجل لمرحلة هامة جداً من تاريخ المملكة الحديث ولمسيرة قائد فذ ورجل دولة بارز يعتبر بحق واحداً من أقطاب الحكمة في المنطقة.

وقدم مؤلف الكتاب عرضاً تفصيلياً شاملاً عن مملكة البحرين وحضارتها الضاربة في جذور التاريخ عندما جاءها الملك "جلجامش" حيث كان يطلق عليها في الأزمنة السابقة عدة أسماء بدءاً من دلمون.. أي : أرض الخلود، وجنة الآلهة، وملاد الأرباب ثم نيتوكي، ثم تاييلوس ثم أوال ثم البحرين.

وأشار إلى أنه مع هذا التعدد في الأسماء فإن مملكة البحرين حافظت دائماً على شخصيتها الفريدة كجنة من جنات التنوع والتنمية البشرية ومهداً للتعدد الثقافي والانفتاح على كل الحضارات القديمة ومن بينها الحضارة السومرية.

وان ثمة شواهد على أن الخط المسماري ربما تم اختراعه في البحرين ومنها انتقل إلى بلاد ما بين النهرين ووادي الرافدين في منتصف الألف الرابع وأنه منذ تلك الحقبة الأسطورية القديمة وعلى مدى الأزمان ظلت البحرين أرض الملوك وملاد الجماعات البشرية الباحثة عن السكينة والاستقرار والخلود.

واستطرد المؤلف في كتابه قائلاً أنه في العهود التي سبقت الإسلام حافظت البحرين على خاصيتها كأرض للملوك حيث أقامت فيها قبيلة وائل بن ربيعة أول مملكة عربية مستقلة عن المناذرة في العراق والغساسنة في الشام كما احتفظت بشغفها بالتنوع الثقافي وتمازج الأجناس.

وفي العهد الإسلامي الأول كانت البحرين مملكة لها وزنها السياسي والعسكري وأثرها المباشر في الفتوحات الإسلامية في بلاد فارس.. وفي العصر العباسي شهدت أكثر الحركات ثورية في التاريخ الإسلامي وهي حركة القرامطة التي أسست كيانها السياسي الوحيد في البحرين.

ومنذ العام العاشر الهجري وحتى نهاية القرن الرابع الهجري ظلت البحرين حاضرة هامة من حواضر العالم الإسلامي.. وفي عهود إسلامية أخرى تالية أصبحت البحرين حاضرة رئيسية من حواضر الخوارج وقد ساعدها على ذلك أنها لم تكن تعتمد على الخزينة المركزية للدولة بل كانت تساهم بنسبة كبيرة من إيرادات عاصمة الدولة الإسلامية.

وأوضح مؤلف الكتاب أن قدرة البحرين الذاتية على الاكتفاء الذاتي وخيراتها الوفيرة وفضائها المفتوح للتبادل الفكري والثقافي شكلت عاملاً حاسماً في منحها أدواراً رئيسية دائماً في تشكيل التاريخ العربي والإسلامي وصناعة محاور التغيير فيه بل إنها أصبحت في مرحلة متأخرة نسبياً مملكة شبه مستقلة عن الخلافة الإسلامية ووصل نفوذها الحاكم إلى جزء من بلاد الشام فكان أمراء البحرين يُعينون الولاة والحكام الإداريين على المدن والمناطق الممتدة من الإحساء إلى دمشق.

كما تطرق مؤلف الكتاب إلى إقامة (العيونيون) في القرن العاشر الميلادي مملكة مستقلة في البحرين وأنها كانت واحدة من الممالك التي ورثت دولة الخلافة الإسلامية الموحدة مشيراً في الوقت ذاته إلى محافظة مملكة

البحرين على تمسكها بطابعها العربي وهويتها الإسلامية عندما خضعت للاحتلال الفارسي وتابعت ازدهارها التجاري والاقتصادي.

كما حافظ أهل البحرين الذين كانوا سادة البحار والتجارة آنذاك على علاقاتهم التجارية مع البلدان الواقعة شرقي الهند والصين حيث ساهم ذلك في إكسابهم نوعاً من الاستقلال الذاتي عن الحكم الفارسي.

وفي عهد الدولة العثمانية الذي امتد نفوذ سيطرتها إلى جنوب شرقي أوروبا وغربي الأناضول وإلى مصر وبلاد الشام وأجزاء من العراق والجزيرة العربية شكلت البحرين استثناءً من هذا الامتداد على اعتبار أن البرتغاليين سبقوا العثمانيين في السيطرة عليها غير أن الاحتلال البرتغالي للبحرين انحصر بالوجود العسكري وتتصيب حاكم عسكري للإشراف على الأمن والسيطرة على الموانئ وحركة الملاحة.

وأشار الكاتب إلى أن المؤرخين لا حظوا أن العملات البحرينية المسكوكة خلال فترة حكم المغول والفرس وسيطرتهم على أجزاء من العالم الإسلامي ظلت تحتفظ بهويتها العربية الإسلامية وفي عهد الأسرة المظفرية الفارسية وأنه من عام ١٣٣٦ وحتى ١٣٧٨- عرفت البحرين ما يشبه الحكم الذاتي والإدارة المحلية لشؤونها.

وأنه عند انحسار النفوذ الفارسي بسبب ضعف وانقسام الفرس الذين حاولوا التمسك بآخر خيوط النفوذ على منطقة الخليج العربي باستقطاب الشيوخ والحكام المحليين ومنحهم نوعاً من الحكم الذاتي وتعيين الشيخ نصر آل مذكور حاكماً للبحرين والذي حاول التحرش بالدويلات الناشئة في المنطقة وأظهر أطماعاً توسعية قادته إلى الاحتكاك بالخليفيين الذين سكنوا في هذه الفترة منطقة الزبارة وأقاموا فيها حكماً شبه مستقل وعلى إثرها قرر الخليفيون معاقبة الشيخ نصر آل مذكور واستعادة عروبة البحرين وهو ما حدث في العام ١٧٨٣ حيث تم لهم فتح البحرين على يد الشيخ احمد بن محمد الفاتح.

وقال انه منذ تلك اللحظة عادت البحرين من جديد إلى الحاضنة العربية تحت حكم آل خليفة الذين أعادوا إليها هويتها العربية وأهميتها الإستراتيجية والتجارية ومكانتها الملاحية وسيطرتها العسكرية والأمنية على واحدة من أهم البوابات المائية الدولية وهي البوابة المفضية إلى الهند وشرق آسيا. وأعاد المؤلف من بين فصول كتابه إلى الأذهان إلى قصة التنمية في البحرين في عهد سمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة الذي جاء إلى الحكم في العام ١٩٤٢ ليضع البحرين على سكة طريق التطور حيث اعتبر سموه أنه مسئول شخصياً عن حق كل مواطن بحريني بالحصول على حصته من الحياة الكريمة ووجه اهتمامه لرفد موارد البلاد بما يؤهلها لتحسين أحوال الشعب ورفع سوية التعليم وتوسيع رقعته وتعميم الرعاية الصحية وتطوير خدماتها العلاجية والوقائية ومدها إلى أكبر مساحة ممكنة من المدن والقرى إلى جانب التوسع في الخدمات الأساسية التحتية لتشمل أكبر قدر من المواطنين وأكبر مساحة من البلاد وكانت النتائج مشجعة للغاية.

وقام سموه بتشكيل عدد من المجالس التنفيذية المتخصصة أوكل إليها القضايا الخدمية والتنموية كالصحة والتعليم والري والكهرباء وكانت عضوية صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة في بعض هذه المجالس أول الطريق إلى العمل التنفيذي والخدمة العامة.

إنها العوامل ذاتها التي رسمت الخطوط الأولى لشخصية خليفة بن سلمان آل خليفة وهو يتلقى على يدي والده الحاكم وفي مجالسه أصول الحكم الرشيد ومبادئ القيادة الحصيصة والعوامل التي تجعل من الحاكم ورجل الدولة قائداً عظيماً يصنع التاريخ ولا يرضى بالبقاء على هامشه .. وكان الجانب الأكثر حسماً في هذه العوامل يتمثل في التبنّي العميق لحاجات وتطلعات أبناء الشعب والمواطنين وعدم الاكتفاء بتحقيقها بل اقتراح المقاييس الأعلى لهذه التطلعات.

وعرج الكاتب إلى الحقبة التاريخية التي عاشتها البحرين في ظل النفوذ البريطاني بموجب معاهدة احتكرت بريطانيا لنفسها القرار في معظم الشؤون الخارجية للبحرين آنذاك وكيف أنها ناضلت من أجل الحصول على استقلالها من النفوذ البريطاني في ذلك الوقت بدءاً من عهد الشيخ سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة الذي

ساهمت مواقفه المتحدية للإدارة البريطانية في تحفيز تطلعات الحركة الوطنية في البلاد للتحرر وعمل الجميع على مناهضة الاستعمار البريطاني والحد من تصرفاته في إدارة شؤون البحرين.

وأوضح المؤلف أن الشيخ سلمان لم يكن رجلاً حالمًا بل رجل دولة مدركاً لواجباته ودوره ورسائله التي تمثلت كلها في السعي لتحويل البحرين إلى دولة قيادية في الخليج العربي في ميادين التقدم الحضاري والاجتماعي كما شهدت كثيراً من مظاهر التقدم والتغيير والتطوير وخاصة فيما يتعلق بالخدمات الصحية والتعليمية وتحسين المعيشة والانفتاح على أدوات ذلك العصر وتقنياته ولو على نحو نسبي.

وتناول الكاتب إلى عدة جوانب من فكر وإنجازات هذا الرجل الحكيم قائلاً أنه عندما قرر الشيخ سلمان آنذاك تعيين الشيخ خليفة رئيساً لمجلس المعارف (مجلس التربية والتعليم) كيف أن هذا التكليف كشف عن البصيرة التنموية البعيدة المدى التي يتمتع بها خليفة بن سلمان آل خليفة حيث كانت إحدى صفاته الفطرية التي طورها مع الزمن وكثرة التجارب والاختبارات في ذلك الوقت الذي كان التعليم في منطقة الخليج العربي تقليدياً واقرب إلى البدائية اقترح صاحب السمو الملكي الأمير خليفة على والده الحاكم أن يأذن له بالسفر إلى بريطانيا للإطلاع عن كثب على عناصر ووسائل التعليم الحديث في واحدة من أكثر البلدان تقدماً.

وبعد رحلة استمرت نحو ستة أشهر عاد صاحب السمو الملكي الأمير خليفة إلى البحرين ليرسي سلسلة من المفاهيم التعليمية الحديثة والعصرية التي مثلت في ذلك الوقت سبقاً ريادياً على مستوى المنطقة وإن المملكة تفخر بسجل رفيع للغاية في مجال التربية والتعليم حيث تحتل المركز الأول بين الدول العربية قياساً لمؤشرات منظمة اليونسكو وعند رئاسة سمو رئيس الوزراء الموقر للإدارة المالية الدولة قادته ملكة الاستشراف البعيد المدى إلى رؤية مكانة متقدمة للبحرين وتحويل البلاد إلى واحدة من أهم عواصم المال والأعمال في المنطقة وتصبح مملكة البحرين بعد أقل من خمسين سنة عاصمة إقليمية للمال والبنوك والمؤسسات المصرفية التي يزيد عددها عن ٤٠٠ بنك ومؤسسة.

وهكذا فإن إرادة تنمية بلاده حظيت عند خليفة بن سلمان آل خليفة على الدوام بروية استشرافية بعيدة المدى وإحساس فطري متطور بمهمة القائد وقدرة هائلة على الانتقال من ميدان تنموي إلى آخر بهدف التأسيس لأدوات النهضة. فبعد الإشراف على عملية التأسيس لحركة تعليمية متقدمة وعصرية وبعد التأسيس لسياسة مالية واقتصادية طموحة و متماسكة وقادرة على الاستجابة لمتطلبات التنمية انتقل سموه بعدها إلى قطاع المياه والكهرباء والطاقة حيث قاد استراتيجية تنموية أفضت إلى إيصال خدمات مياه الشرب والكهرباء إلى كافة أنحاء البلاد خلال مدة قياسية.

ثم انتقل سموه إلى الخدمات البلدية وبعدها إلى "المجلس التنفيذي" الذي يكافئ مجلس الوزراء في وقتنا الحاضر تنتقل سموه بين هذه الميادين ليبنى الأركان الأولى لمؤسسات الدولة وخدماتها وسياساتها التنموية التي ستقوم فيما بعد على كفاءة هذه المؤسسات وخبراتها وتجاربها وإمكانياتها المعززة والعصرية دائماً والمزودة بأحدث الوسائل التقنية والخطط الاستراتيجية الطموحة..

وشدد الكاتب على أنه بفضل مبادرات سموه قدم هذا البلد الصغير مساحة وعدد سكان نموذجاً لامعاً في الاعتماد على الذات وخلق بيئة صالحة للتنمية والاستثمار ومناخاً اقتصادياً خلاقاً ومتفرداً نجح في توطين أعظم بيوت المال في العالم.

وأشار المؤلف إلى أنه عند وفاة الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة في العام ١٩٦٢ أورث ابنه الشيخ عيسى الإمارة التي كانت مقبلة على الحياة وممتلئة لكثير من أسباب وأدوات الرقي والتقدم حيث امتدح المؤلف في كتابه سمو الشيخ عيسى باعتباره رجل دولة من طراز طموح للغاية ووفي وإن أحلامه وطموحاته كانت تشده إلى هدف مركزي وهو إقامة الدولة الحديثة حيث حرص مع شقيقه خليفة بن سلمان آل خليفة على الوفاء لوصايا وأحلام الوالد الشيخ سلمان حيال تعزيز المشروعات التنموية والخدماتية القادرة على تلبية حاجات أبناء الشعب وتحسين معيشتهم وحياتهم اليومية.

وقال بان سمو الشيخ عيسى عزم منذ توليه مقاليد الحكم على توفير أسلوب منفتح للسياسة يتأقلم مع المتغيرات المحلية والدولية ويفضي إلى تحقيق هدفه الرسمي وهو إقامة أركان الدولة العصرية وتنفيذ مشروعه النهضوي.

وتناول مؤلف الكتاب بداية عهد سمو الشيخ عيسى التي شكلت وقتاً حاسماً بالنسبة لسمو " الأمير خليفة " حيث كشفت عن بعض سجايا الرجل الذي سينتقل ببلاده من مرحلة التاريخ إلى مرحلة المستقبل ومن التقليدية إلى الحداثة والعصرية كما أعطت صورة أولية واضحة عن الخط التنموي في شخصية صاحب السمو.

ومن خلال هذه المنظومة المتكاملة من المراكز التنفيذية انطلق سمو الشيخ خليفة في تحقيق سلسلة طويلة جداً من المشروعات البنوية الضخمة التي أراد سموه منها بث الطمأنينة في قلوب البحرينيين الذين اعتادوا لزم طويل على حاكمهم المحبوب الراحل.

واوضح أن زخم المشاريع الحيوية والتنموية التي شهدتها البحرين في تلك المرحلة كان يؤكد أن البلاد قد تحركت خطوات طويلة جداً نحو فضاء من الانجازات التنموية الكبرى التي ورثها سمو الأمير خليفة من والده سمو الشيخ سلمان على شكل أحلام وأمان وتطلعات فجعل منها سموه حقائق تنموية باهرة تؤكد مفهومه المتقدم والشمولي للتنمية.

ويقول سمو الأمير خليفة في هذا المجال إن العطاء المستمر والبذل من أجل الوطن لن يتوقف وسوف يكون إسهام الحكومة أكثر من أي وقت مضى في التصدي لتحديات التنمية الحضرية المستدامة ولدينا من الرؤية المستقبلية ما يمكننا من الاضطلاع بعملية تجديد مستقيضة من أجل النمو والتقدم وتحقيق الأهداف الإنمائية فحاضر البحرين ومستقبلها ماثلان دائماً بين أعيننا والتزامنا أكيد في السعي إلى وضع الأدوات والمؤشرات المبتكرة من أجل إنجاز المزيد من السياسات والبرامج التي تسهم في تعزيز الخدمات المقدمة للمواطن وصوت المواطن سيظل مسموعاً على الدوام بما يساعد الحكومة على القيام بدورها على النحو الأفضل.

وهكذا فقد شكل " الشقيقان: عيسى وخليفة" ما يمكن وصفه بالقيادة الثنائية التي تميزت بعمق العلاقة بين الشقيقين ووحدة الهدف والمرجعية والأسلوب فتحوّلت البلاد إلى ورشة من المشروعات التنموية الأساسية وخاصة مشروعات التنمية البشرية. وفي ذات الوقت عكف ولي عهد الشيخ عيسى: سمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين حالياً على تأسيس قوة دفاع وطنية وعربية خاصة وأعدّها كي تصبح مؤسسة عسكرية مؤهلة لأداء واجباتها الوطنية وقادرة على حمل مسؤولياتها في حماية البلاد والدفاع عنها حيث كانت "قوة دفاع البحرين" أول مؤسسة عسكرية وطنية يتم تأسيسها في الإمارات الخاضعة لمظلة الحماية البريطانية.

وذكر المؤلف أن البحرين كانت هكذا في اللحظة التي استعدت لها بحكمة وأعدت لها بتصميم وعملت من أجلها على مدى سنوات عديدة عندما حان صباح يوم الرابع عشر من أغسطس ١٩٧١ ليعلن فيه سمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الدولة آنذاك إلى الناس في بيان له قرار عزم الحكومة على اتخاذ عدة خطوات من بينها إنهاء جميع المعاهدات والاتفاقيات السياسية والعسكرية التي تنظم علاقات التحالف الخاصة بين حكومة البحرين والحكومة البريطانية وعليه فقد بوشر فعلاً بالانسحاب العسكري البريطاني من أراضي البحرين وإن البحرين الدولة العربية المستقلة هي صاحبة السيادة على أراضيها وإن لحكومتها دون غيرها حق تصديق شئونها الخارجية وتنظيم علاقاتها الدولية والتقدم فوراً بطلب انضمام دولة البحرين إلى عضوية كل من الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة والطلب من الدول العربية الشقيقة والدول الإسلامية الصديقة ومن دول العالم الأخرى الاعتراف بوضع وكيان البحرين كدولة عربية مستقلة ذات سيادة.

ويضيف المؤلف في كتابه انه بينما مضى على الشيخ عيسى في الحكم ٩ سنوات تقريبا استطاعت البحرين خلالها شق طريقها إلى العصرية والحداثة وتمكنت من تنفيذ سلسلة وافرة من المشروعات النهضوية والتنموية وعملت على إعداد أبنائها للمشاركة في مسؤولية الحكم والإدارة والتنمية. وفي اليوم التالي أصدر "أمير دولة البحرين" مرسوماً ينص على إنشاء مجلس للوزراء يخلف ما كان يسمى بمجلس الدولة برئاسة سمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة وكانت أولى مهام المجلس الجديد تتمثل بإعداد أول دستور لدولة البحرين العتيبة وهي تشق طريقها في منعطفات السياسة وعلى سُلّم التقدم والازدهار وتستعيد حمل رسالتها الحضارية التي يزيد

عمرها على ٥٠٠٠ سنة كأرض للملوك وملاد للثقافات وموئل للتنوع الحضاري والديني، ومصدر للإشعاع والعطاء الإنساني.

ونوه الكاتب بأن العلاقة بين الشيخ عيسى و سمو الأمير خليفة دمغت أسلوب الحكم بطابع متميز وخصوصية فريدة ساهمت دائماً في تمكين القيادة من القدرة على المناورة والانتقال بحرية وسلاسة بين طرفي الشدة واللين بل الجمع بين المتناقضات أحياناً وعندما تستدعي المواقف السياسية ذلك.

وأشار إلى انه من حيث النتائج فقد تمكنت قيادة الشقيقين عيسى وخليفة خلال فترة قليلة زمنياً من الانتقال بالبحرين إلى مصاف الدول الرائدة في ميادين التقدم الاجتماعي والتنمية البشرية ومن وضع اسم البحرين على خارطة السياسة الدولية والاقتصاد العالمي وأكسبتها دوراً إقليمياً أساسياً ومكانة مرموقة على المستوى العالمي وأحييت فيها نهضة عمرانية واقتصادية وازدهاراً حضارياً قياسياً رغم شح الموارد الطبيعية وقلة عدد السكان والمساحة .

وإلى جانب الأمير الراحل والمليك القائد كان لسمو الأمير خليفة دائماً دوره المؤازر والداعم القوي والمخطط الحكيم والمنفذ الحاسم لعملية التنمية وحركة النهضة البحرينية فقد أخذ على عاتقه مسؤولية إدارة شؤون البلاد فأسس مؤسساتها وعززها وعالج مشكلاتها بأسلوب صارم أحياناً ولكن حكيم وهو حسب جميع الروايات رجل

دولة بارع في شؤون الحكم ومهني مصقول القدرات لا يمارس القيادة من الأمام بل من الوسط وفي حالات معينة كان يترك موقعه إلى الأمام متصدياً للمشكلات الحادة أو مدافعاً عن هيبة الدولة واستتباب أمنها ودوام استقرارها.

وأضاف الكاتب انه في عهد سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أنجزت البحرين دستوراً وأقامت أركان الدولة ومؤسساتها وانضمت إلى عضوية هيئة الأمم المتحدة وإلى جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وإلى كافة المؤسسات والهيئات الدولية وشاركت في تأسيس مجلس التعاون الخليجي وبنيت لنفسها سجلاً هاماً في مجال السياسة الدولية.

واستطرد المؤلف قائلاً انه بفضل مشروعها النهضوي والحضاري البارز الذي قاده سمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة فقد كانت البحرين قد أنجزت واحدة من أكبر عمليات التنمية البشرية والحضرية في المنطقة وتغلبت على الكثير من التحديات والمعضلات التي أكسبتها سجلاً لامعاً من الخبرات والانجازات وحققت قدراً معقولاً جداً من الرفاه لشعبها وكانت دائماً محل احترام دولي كبير وإعجاب عالمي بانجازاتها القياسية.

وأشار المؤلف في كتابة إلى الحقبة الجديدة التي شهدتها مملكة البحرين بعد وفاة المغفور له بإذن الله تعالى الأمير المحبوب الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة في العام ١٩٩٩ وانتقال مقاليد الحكم إلى صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة وكيف كان انتقالاً سلساً وبسيطاً جداً لراية ملكية عريقة يتجاوز عمرها المئتي سنة يسلمها الأب المؤسس إلى الابن الواعد ثم واصلت البحرين التقدم والتحديث بعزيمة الشباب وبثوابت المسيرة التي أرساها الراحل الكبير فكانت القيادة هي ذات القيادة.

ويؤكد مؤلف الكتاب أن قيادة سمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة وفرت لمسيرة النهضة وعملية التنمية في بلاده حساً أساسياً للاستمرارية والنماء المتصاعد وأرسى قواعد النمو الاقتصادي غير المتضخم والمعتمد على أرضية صلبة.

وشدد المؤلف على أن سمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة بنى سيرته التي تستقطب الثناء والتبجيل من الهيئات والمنظمات الدولية والعالمية من خلال تركيزه على تنمية بلده وعمله المستدام من أجل الأجيال القادمة.

ونوه بأن العلاقة التي بناها سمو الأمير خليفة مع الإنسان البحريني خرجت عن مستوى حدود البلاد وأصبحت محل نظر واهتمام المؤسسات الدولية ومؤسسات الأمم المتحدة وهيئاتها وبرامجها على نحو خاص وقد تكرر

هذا الاهتمام الدولي في الواقع منذ أواخر الثمانينيات من القرن الماضي من خلال سلسلة تقارير التنمية البشرية التي ظلت تصنف البحرين في المرتبة الأولى عربياً في مجال تنمية الإنسان وأساليب حياته ومعيشته وتطوير قدراته وملاكته وتلبية كافة احتياجاته على نحو مدروس وبقدر وافر من الكرامة.

وأضاف أن هذه المقاييس والمؤشرات الأساسية التي اعتمدها سمو الأمير خليفة كإطار عام لعملية التنمية الشاملة في البحرين كانت عاملاً حاسماً في الإفضاء إلى مصفوفات من الجهود والبرامج المشتركة بين مؤسسات الدولة وأجهزتها ومؤسسات خاصة ودولية وغير حكومية ساهمت جميعها في دعم وتطوير بيئة بحرينية مناسبة للأعمال وبيئة تعليمية مناسبة ومنتجة وبيئة صحية قادرة على الاستجابة لأعلى المقاييس الصحية العالمية وبيئة اجتماعية واقتصادية يريد الجميع العمل فيها ومعها..

إنها البيئات التنموية المتماسكة والمؤهلة للمزيد من النمو والارتقاء التي أراد سمو الأمير خليفة تعميمها في بلاده منذ مرحلة مبكرة من عمر الدولة التي كانت على مشارف العام ١٩٧١ مؤهلة تماماً لإدارة شؤونها وامتلاك قرارها وبناء حاضرها ومستقبلها وصيانة استقلالها بعد أكثر من ١٧٠ سنة من الإدارة الأجنبية.

وقال انه بفضل ذلك فقد تقدمت البحرين اليوم كثيرا عنها في بدايات السبعينيات وكثير من هذا التقدم هو نتاج مباشر للسياسات التنفيذية التي انتهجها سمو الأمير خليفة حيث أرسى سموه قواعد النمو الاقتصادي غير المتضخم والمعتمد على الذات.

وأضاف انه بفضل السياسات الحكومية الانفتاحية والتجانس الحميم في قمة القيادة قدم هذا البلد الصغير بيئة صالحة للمستثمرين فيها عملة ثابتة مدعومة باحتياط ذي ملاءة عالية وخطأ متناغماً من الخدمات والبنى التحتية ومستشفيات متطورة وجامعات وطرق واسعة ممتازة وجسور تربط أرخبيلها العجيب وتلم شمله بحنان وعلاقات متفوقة مع مختلف دول العالم وتحيا بسلام مع كل جيرانها كان ثمة دور قيادي حاسم بالطبع لسمو الشيخ عيسى باعتباره الأب الشرعي لعهد الدستور وقيام الدولة وكان ثمة دور حاسم لجلالة الملك حمد بن عيسى باعتباره الأب الرائد لعهد الديمقراطية والتطوير والانفتاح السياسي.

وذكر المؤلف في كتابه أن الوفاء البحريني لسيد العهد الجديد كان هو نفس الوفاء لوالده الراحل معززاً بالنهج الإصلاحية الجديد الذي أعلن عنه جلالة الملك حمد في أول خطاب يوجهه إلى الأمة معاهدا شعبه بأنه سيبقي بينهم ومعهم في كل خطوة ومرحلة من العمل الوطني.

وفيما بعد أكد جلالاته هذا النهج من خلال سلسلة من المبادرات التاريخية الهامة التي هدفت إلى منح البحرين مناخاً انفتاحياً واسعاً ساهم في تكريس اللبنة الأولى الرئيسية لعهد التطوير والنهضة والحريات العامة وحقوق الإنسان والحياة البرلمانية وتمثلت نقطة البداية التاريخية لعملية التطوير السياسي بإقرار "ميثاق العمل الوطني" الذي اقترح الملك إعداده من قبل لجنة عليا تضم كافة الأطياف والفئات الاجتماعية والسياسية والفكرية ليكون مرجعاً لمسيرة العمل السياسي في البلاد بعد عرض بنوده على المواطنين والاقتراع الحر عليه من قبل الشعب وقد تضمن "ميثاق العمل الوطني" مجموعة من المبادئ المرجعية التي تحكم مسيرة العمل السياسي في البلاد.

ونص أحد هذه المبادئ على إعلان البحرين مملكة دستورية تأكيداً لمسارها التاريخي كأرض للملوك ومملكة حضارية عريقة عرفت نظام الحكم الملكي منذ نحو ٥٠٠٠ سنة.

وركز جلالاته على الواقع المجتمعي وسبل تنمية وتطوير النشاط الاقتصادي بما يعود بالنفع على تحسين معيشة المواطن أولاً وسعى من أجل ذلك إلى طرح برنامج مساند يهدف إلى تطوير الاقتصاد الوطني وكلف الملك ابنه سمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد بتنفيذه من خلال موقع تنفيذي رفيع ومباشر هو رئاسة مجلس التنمية الاقتصادية الذي يمتلك صلاحيات أساسية واسعة وعلاقة تنسيقية مباشرة مع مجلس الوزراء فشكل هذا البرنامج رديفاً عصرياً مهماً للسياسة الاقتصادية التي وضع أركانها سمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة.

كما أسهم في إحداث تطورات مهمة في المجالات الاقتصادية تمثلت بتعديل أنظمة وقوانين الاستثمار وتوقيع اتفاقيات عربية ودولية فتحت أسواقاً جديدة وسياسات نقدية ومالية حافظت على استقرار الدينار البحريني وزيادة ملحوظة في معدل النمو الاقتصادي.

وفي عهد جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة استطاعت مملكة البحرين ترسيخ مكانتها الحضارية والاقتصادية المتميزة وخلال الفترة من العام ١٩٩٩ وحتى العام ٢٠٠٩ كان للمملكة السبق في عدد كبير من الإنجازات المرموقة على مستويات وحقول عديدة وتمتعت بحشد جديد من الإمكانيات الكفيلة بتوفير الظروف المناسبة لنجاح الأعمال في مسارها الاقتصادي الجديد الذي تبنته ليوأكب التطورات الاقتصادية والسياسية العالمية الناشئة عن العولمة واتفاقيات التجارة الحرة وفي نفس الوقت شهدت البحرين تطورات جذرية بارزة في الحقل السياسي وأدوات نظام الحكم، حيث أعادت الحياة إلى المناخ الديمقراطي البرلماني وتم انتخاب مجلسين نيابيين وعشرة مجالس بلدية.

كما سعى الملك حمد إلى إكساب الحركة النسائية إطاراً مؤسسياً ومرجعياً وذلك من خلال تشكيل مجلس أعلى للمرأة في العام ٢٠٠١ عهد برئاسته إلى قرينته سمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة.

كما عهد جلالتة إلى ابنه وولي عهده سمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة بقيادة عمليات تحديث وتطوير المسار الاقتصادي للدولة وإصلاح سوق العمل في غضون ذلك تابع سمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء مسيرته التنموية مواصلاً تحقيق المزيد من الأهداف والإنجازات التي بدأت تأخذ أبعاداً جديدة وعصرية.

وبادر إلى إعادة صياغة مفهوم الحكومة ودورها والأسلوب الذي ينبغي لها أن تتعامل به مع المعطيات الاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية الجديدة غير أن سموه حافظ على شغفه الخاص بالحقل التنموي وعمل على توسيع المظلة التنموية وتنويع عناصرها وتحديث مخرجاتها. وفي هذه الأثناء حافظ سمو الأمير خليفة على منصب رئيس الوزراء وتابع دوره الجوهري إلى جانب جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة الذي انتهج سياسة انفتاحية تميزت بالتأكيد على المشاركة الديمقراطية وتعزيزها من خلال دعم التنمية السياسية وتعزيز دور الجمعيات السياسية التي ينظر إليها الملك باعتبارها ركيزة لتطوير الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في البلاد.

وأشار الكاتب إلى أن سمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة كان له تأثير عميق في صناعة التاريخ البحريني والإيغال في رسم مسارات التنمية البشرية والحضرية وعملية النهضة.

كما تابع إنجاز مشروعه النهضوي وإشرافه المباشر على عمل السلطة التنفيذية وقيادة مسيرة البناء والتجديد والدفع بمملكة البحرين قدماً على طريق المزيد من التقدم والازدهار في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية وتغيير الموازين والمعادلات السياسية في المنطقة والعالم.

من هنا فيمكن النظر بجدارة إلى الدور التنموي للأمير خليفة على أنه ظاهرة قيادية بارزة على المستوى المحلي وعلى المستوى الإقليمي والعالمي أحدثت تغييرات إيجابية وجوهرية في حياة الناس وفي مستوى نهضة الدولة

والمنطقة وساهمت في بناء جسور التعاون بين دول المنطقة والعالم اشتملت على تفاهات تخدم الجوانب التنموية وتفتح الأفاق لتبادل الأفكار والتجارب بين دول وشعوب العالم.

كما ساهم سموه في تجسيد دور الإدارة الصالحة والحكم الرشيد في تخليق أنماط مستدامة وحيوية من التنمية التي تساهم في خلق الوظائف ومكافحة الفقر وتكريس التنمية الحضرية والبشرية وهي مجالات وميادين حقق فيها الأمير خليفة حضوراً عالمياً وترك بصمته الجوهريّة في عمقها وتوصل بنهجه وسياساته الركيّة إلى مجاوزة تخومها الأكثر رفعة وسمواً.

وحاز فيها قصب الريادة على مستوى العالم بل تم تكريس هذه المكانة الدولية لسموه باعترافات مشهودة من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والعالمية ومن أعظم الجامعات ومعاهد البحث العلمية المتخصصة التي أجمعت على اعتبار سموه قطباً رئيساً من أبرز أقطاب السياسة والحكمة في الخليج العربي وزعيماً مفعماً بالخبرة والأصالة وحصافة الرؤية وتماسك الطرح والنضج السياسي الذي ترتب عليه إحداث أكثر التغييرات جوهرية في حياة أبناء شعبه ومواطني بلاده.

وأكد الكاتب بان التاريخ الاقتصادي للمنطقة سوف يسجل للأمير خليفة بن سلمان آل خليفة أنه قد جعل من عقدي السبعينيات والثمانينيات عقدان حافلان بإقامة المشروعات العملاقة التي وفرت الآلاف من فرص العمل للمواطنين بما انعكس على رفع مستوى معيشتهم ورفاهيتهم. وأوضح انه في مجال النهضة الصناعية شهد هذان العقدان إقامة معظم الصناعات الموجودة في البحرين حالياً ابتداء من صناعة الألمونيوم وصناعة السفن والبتر وكيمياويات والغاز إضافة لتطوير وتوسعة صناعة تكرير النفط وغيرها من الصناعات الكبرى والإستراتيجية إلى جانب نشوء عدد كبير من الصناعات الوسيطة والتحويلية التي شكلت رافداً مهماً للاقتصاد الوطني وعاملاً مؤثراً في حركة التغيير والتطوير التي شهدتها المتن الاجتماعي البحريني خلال هذين العقدين على وجه التحديد.

وفي هذا الصدد فإن رؤية صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة واستشرافه للنهضة الصناعية في البلاد أرست جوهر السياسات الحكومية الداعمة لاستدامة هذه النهضة وإحاطتها دائماً بالرعاية ورفدها بالمؤسسات الرديفة والخدمات اللوجستية بما يفتح الآفاق أمامها للمزيد من التقدم والازدهار ويمكنها من امتلاك القدرة على المنافسة والمساهمة على نحو جوهري في عملية التنمية.

وعلى صعيد اخر يقول مؤلف الكتاب بأنه في مجال المحافل الدولية ومواطن صناعة القرار يُعرف سمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة بأنه رجل دولة مقدم بامتياز تمتع برؤية تنموية مرموقة ومتفوفة مكنته في كثير من الأحيان من اتخاذ قرارات فورية وصائبة غير أن تاريخية القيادة السياسية والتنموية للأمير خليفة تأصلت في أكثر من مجرد بناء حدس رؤيوي أو استشراف مستقبلي.

فمنذ انشغل بالعمل العام مكلفاً من لدن والده سمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة في العام ١٩٥٥ تقريباً عرف سموه دائماً كيف يحول التحديات إلى فرص لتعزيز التنمية وكيف يجعل من المصاعب سلاسل لرفي الشعب والدولة لقد وُلِدَ للقيادة والتحفيز واتخاذ القرار وأكسبته التحديات والسنوات كمأ هائلا من الخبرات التي عرف على الدوام كيف يعيد إنتاجها على شكل قرارات وانجازات تنموية رائدة ومنافسة وهي الملكة التي عرفت عن سموه فميزت شخصيته على نحو أعمق وأكثر أصالة مما قد يدركه السياسيون العاديون.

كما حافظت البحرين على مكانتها الأولى عربياً وإسلامياً في التقرير السنوي للأمم المتحدة حول التنمية البشرية حيث أتاحت أجواء الانفتاح السياسي لسمو الأمير خليفة التركيز على تنويع مصادر وحقول التنمية ورفع المقاييس التنموية البحرينية من خلال توجيه المزيد من موارد المملكة نحو تنمية الإنسان وتعزيز مكتسباته.

وفي عهد حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة شهدت الخدمات الصحية في المملكة تطوراً نوعياً وكمياً كبيراً تمثل في إنشاء وافتتاح العديد من المستشفيات الخاصة وتعزيز الكوادر والمؤسسات الطبية والصحية بالمزيد من الخبرات والتقنيات الحديثة.

كما ساهمت المؤسسات التشريعية في تطوير الحافظة التشريعية البحرينية والمصادقة على كثير من الاتفاقيات والمعاهدات العالمية المتعلقة بالصحة العامة وصحة البيئة والصحة المهنية كما تم تدشين الإستراتيجية الصحية للفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٠ والتي تستهدف تطوير النظام الصحي بما يتوافق وأهداف منظمة الصحة العالمية.

لقد أكدت معظم الدراسات والتجارب العالمية المتقدمة في مجال التنمية التعليمية على الدور الحاسم الذي يلعبه التخطيط التربوي في معالجة أزمة التنمية البشرية المتمثلة في الأمية والفقر والتخلف ومظاهر الاعتلال في الصحة العامة وكانت هذه الرؤية أساسية ومبكرة في تشكيل مشروع الأمير خليفة للنهوض بالتعليم وتنميته وتطويره منذ أخذ على عاتقه هذا الدور.

وبحسب المؤشرات التي أوردتها تقرير التنمية البشرية للعام (٢٣) ٢٠٠٨ فقد بلغ معدل التحصيل العلمي في البحرين ٨٦.٥% وهو معدل يتفوق على المعدل العربي البالغ ٧٠.٣% والمعدل العالمي البالغ ٧٨.٦% وقامت الحكومة بتنفيذ سلسلة واسعة من المشروعات التطويرية في قطاع التعليم لاقت إعجاباً دولياً وحققت أصداء عالمية من أبرزها مشروع جلاله الملك حمد لمدارس المستقبل ومشروع توحيد المسارات الأكاديمية وتكريس جائزة وطنية للتميز في الأداء التعليمي تحمل اسم صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء وجائزة عالمية تحمل اسم جائزة الملك حمد بن عيسى لليونسكو تختص باستخدام تكنولوجيات الاتصال والمعلومات هذا إلى جانب تحقيق المملكة لسبعة دولية مرموقة تمثلت في اختيار البحرين عضواً بالمجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو في العام ٢٠٠٣ واحتلالها المركز الأول عربياً ضمن الدول ذات الأداء العالي في مجال تحقيق أهداف برنامج الأمم المتحدة للتعليم للجميع للعام ٢٠٠٨ وفقاً للتقرير الصادر عن منظمة اليونسكو.

وحول ملامح ومؤشرات من شخصية رجل دولة ومسيرة قائد يقول المؤلف أن البحرين المملكة الناهضة والمزدهرة كما هي عليه اليوم ما كانت لترى كل هذا الازدهار والنهضة لولا فكر وانجازات رجل دولتها الأكثر حضوراً في كل مراحل تاريخها الحديث منذ نحو نصف قرن صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء ربما تبدو هذه الحقيقة اليوم أكثر شيء لا يحتمل الجدل عند كتابة مسيرة التنمية في البحرين أو عند الإفضاء إلى سمعة البحرين ومكانتها الدولية ومؤثراتها التنموية والحيوية.

وأوضح إن نظرية سمو الأمير خليفة كقائد مجرب ورجل دولة إنسان في هذا الصدد بسيطة للغاية ولكنها عميقة جداً وذات أبعاد مرموقة ورفيعة وتلخيص هذه النظرية: أن على القائد الحقيقي أن يعرف عن شعبه ومواطنيه أكثر مما يعرفه مستشاروه مجتمعين وأسرع مما يتاح لمستشاريه جميعاً أن يعرفوه أو يصلوا إليه والمواطنون في البحرين يدركون تماماً هذه الصفة عند رئيس وزراء بلدهم ويشعرون أن الطريقة الصحيحة للحصول على ما يريدون من دعم ومساعدة في الظروف الطارئة أو عندما تعترضهم القيود البيروقراطية تتمثل في الوصول إلى صاحب السمو ولذلك فإنهم كثيراً ما يحملون إليه رسائلهم ويسلمونها له يداً بيد هذا بالطبع إضافة لما يصل إلى بريد سموه من رسائل وبرقيات خاصة من كافة المواطنين ومن داخل البحرين وخارجها.

ومضى المؤلف قائلاً أن مجلس صاحب السمو تحول إلى قناة من أفضل قنوات الاتصال بين القيادة والمسؤولين والمواطنين وأسرعها توصيلاً ومؤشراً يستعين به رجل الدولة لقياس وصول نتائج التنمية إلى المواطنين والإطلاع المباشر على مستوى الخدمات والمشاريع التنموية في البلاد.

ومن أجل تكريم وتعزيز الإبداع والمبدعين وبث روح المنافسة على التميز وتحقيق أعلى مستويات الجودة للعمل والإنتاج على حد سواء فقد زرع سمو الأمير خليفة في أرض التنمية البحرينية مجموعة من الجوائز التي تحمل اسم سموه وتتوزع على عدة حقول وميادين تنموية أساسية كالتربية والتعليم والصناعة والبيئة والعمل البلدي وهكذا فيمكن من خلال مقارنة شخصية الأمير خليفة وتطلعاته المبكرة وانجازاته الأولية في مجال التنمية الوصول إلى المفهوم الذي توصلت إليه السيدة أنا تيباجوكا (Dr. Anna Tibaijuka) نائبة السكرتير العام للأمم المتحدة ورئيسة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عندما وصفت جهود وانجازات رئيس الوزراء البحريني بأنها "كانت جسراً نقل البحرين إلى مصاف الدول الرائدة على مستوى الإقليم وجعل منها واحدة من أكثر البلدان نمواً في منطقة الشرق الأوسط.. إنه الجسر الذي تضمن صياغة إستراتيجيات مرحلية وقطاعية سليمة للسياسات التنموية وتعزيز قدرات أجهزة الحكم والإدارة المحلية في إدارة الشؤون القطاعية والمجتمعية وتعزيز تنفيذ مبادرات التنمية الريادية المحلية وبناء قدرات الوكالات المركزية والوزارات الرئيسية والإدارات المحلية في المملكة لتقديم أفضل الخدمات العامة والاستجابة لاحتياجات المجتمعات التي تخدمها وتوفير فرص العمل وتحسين الأوضاع المعيشية وخلق أنظمة ذات شفافية معقولة وقادرة على التخطيط والتنسيق لتلبية احتياجات تنفيذ السياسات الداخلية والخارجية على حد سواء وتعزيز المبادرات الاقتصادية والتنموية المؤسساتية وتحديث خدمات دعم الأعمال وتطوير إعلام حر ومستقل وتعزيز ثقافة تسعى إلى حماية حقوق الإنسان في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وتسهيل عملية إصلاح النظام القضائي وسيادة المساواة بين الجنسين في

السياسات الوطنية وتعزيز التغيير والتحديث في المجتمع كدعم المساواة بين الجنسين وتأكيد حقوق النساء ضمن أنساق المجتمع المدني البحريني ودعم القضايا والسياسات والاستراتيجيات الخاصة باحتياجات حماية الأطفال والشباب وتطوير أنظمة وسياسات حماية الطفل على مستوى الوطن والمجتمعات المحلية.

إن لدى الأمير خليفة بن سلمان مزايا أساسية لم تتغير خلال عقود من العمل في قمة الهرم السياسي فالرجل الذي جعل من المجلس الإداري قبل نحو ٤٣ سنة مركزاً جوهرياً لبعث التنمية والنهضة في البلاد ما يزال حتى اليوم يبدي اهتماماً أساسياً بقدرة المؤسسات على إطلاق طاقات التنمية .

والرجل الذي اعتبر منذ تلك المرحلة أن التنمية هي أسمى ما يقدمه القائد والمسئول لأبناء شعبه ما يزال إلى اليوم يؤكد هذه الرؤية ليس في بلده فحسب بل في كافة أرجاء العالم ويكرس من أجلها جائزة عالمية ستعرف باسم "جائزة الأمير خليفة بن سلمان للمستوطنات البشرية".

وأشار الكاتب إلى أن سمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة يمثل جيل القادة والزعماء الرواد الذين أسسوا للنهضة الخليجية الحديثة وساهموا على نحو جوهري في رفع مستويات المعيشة للمواطنين من خلال سياسة فاعلة ومؤثرة على نحو عميق في مجال تطوير الإستراتيجيات المعنية بالتنمية الاجتماعية والعمرانية والتنمية البشرية منذ التأسيس الإداري لحكومة البحرين وهو ما أكسبه المكانة الرفيعة التي سيحظى بها لدى المجتمع الدولي والتي ترجمت فيما بعد إلى كم هائل وغير مسبوق من الأوسمة والشهادات والجوائز الدولية والعالمية إضافةً إلى ما يتمتع به سموه من دور محوري بين قادة وزعماء المنطقة ومكانة رفيعة في النادي السياسي العربي وفي أروقة السياسة الدولية .

وهكذا كان سمو الأمير خليفة في قلب الشأن البحريني على الدوام وفي مقدمة كتيبة الانجازات الخلاقة وكان عامل التعزيز الأكثر ثباتاً لوطنه وشعبه وبلاده في ذلك الوقت الذي كانت البحرين تكتب الحروف الأولى من قصة الاستقلال والانفتاح على العالم وتأخذ مكانها العتيد على الخارطة الدولية.

إن مفهوم التنمية البشرية الذي عمل سمو الأمير خليفة على تكريسه ليشمل مختلف ألوان الحياة البحرينية والنشاط الإنساني والمؤسسي فيها يستند إلى مبدأ ثابت يتمثل في أن المواطن هو الثروة الحقيقية للأمة والوطن ما يعني أن السياسات التنموية التي انتهجها سموه راوحت بين التركيز على نوعي التنمية الرئيسيين وهما: التنمية البشرية والتنمية الإنسانية.